

دعوى

القرار رقم (VD-2021-862)

الصادر في الدعوى رقم (V-35641-2021)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن المسكن الأول - إقامة الدعوى على غير ذي صفة يوجب الحكم بعدم قبولها - عدم قبول الدعوى لإقامتها على غير ذي صفة.

الملخص:

طالبة المدعية هيئة الزكاة والضريبة والجمارك باسترداد ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالمسكن الأول - دلت النصوص النظامية على أن الهيئة هي المعنية بتدليل الضرائب وأن الدولة تتحمل ضريبة القيمة المضافة وفقاً للضوابط والإجراءات المحددة من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وعلى أن إقامة الدعوى على غير ذي صفة يوجب الحكم بعدم قبولها - ثبت للدائرة: أن الدعوى أقيمت على غير ذي صفة - مؤدي ذلك: عدم قبول الدعوى لإقامتها على غير ذي صفة - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (١٧٦) من نظام المخالفات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧٦) بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥هـ.

- الأمر الملكي رقم (أ/٨٦) وتاريخ ١٨ / ٤ / ١٤٣٩هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ٢١٢٠٢٢م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة لجان الضريبية برقم (٧-٣٥٦٤١-٢٠٢١) بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ٢١٢٠٢٢م

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... هوية وطنية رقم (...) أطالة عن نفسه، تقدم بلائحة دعوى، يطلب فيها استرداد ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالمسكن الأول من المدعي عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك).

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ١٤٤٢/١٠/٢٥هـ الموافق ٢٠٢١/٠٥/٢٥، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المركزي عن بعد وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة ممثل المدعي ... هوية وطنية رقم (...) ومشاركة ممثل المدعي عليها ... هوية وطنية رقم (...) وحيث أن الحاضرة عن المدعي لم يثبت صحة تمثيلها، بناءً عليه قررت الدائرة إتاحة فرصة للمدعي للحضور في الجلسة القادمة أو حضور وكيل عنه يمثله بوكالة شرعية تخوله حق المراقبة والمدافعة أمام الدائرة، وقررت الناجيل إلى ٢٠٢١/٠٦/٨.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ١٤٤٢/١٠/٢٧هـ الموافق ٢٠٢١/٠٦/٨، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المركزي عن بعد وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة ... هوية وطنية رقم (...) بصفتها وكيلة عن المدعي بموجب وكالة رقم (...) ومشاركة ممثل المدعي عليها ... هوية وطنية رقم (...) وبسؤال طرفي الدعوى عما إذا كان لديهما ما يودان تقديمها خلاف ما سبق وأن تقدما به من خلال صحيفة الدعوى وما لحقها من ردود أجاباً بالنفي، وبناءً عليه قررت الدائرة خروج طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٦/١١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعي يهدف من دعوته إلى استرداد ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالمسكن الأول من المدعي عليها، وذلك استناداً على نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ، وحيث إن من الأمور الأولية التي يتم الفصل فيها قبل الدخول في موضوع الدعوى هو التأكيد من صفة اطراف الدعوى، والذي تتحكم به الدائرة من تلقاء نفسها، وفقاً لما نصت عليه الفقرة (١) من المادة (ال السادسة والسبعين) من نظام المخالفات الشرعية «... أو الدفع - بعدم قبول الدعوى لأنعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، ...، يجوز الدفع

به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها»، وحيث انه و بموجب الأمر الملكي الكريم رقم ٨٦/٤ وتاريخ ١٨/٤/١٤٣٩هـ والقاضي «بتحمل الدولة لضريبة القيمة المضافة على شراء المسكن الأول عن المواطن وبسعر لا يتجاوز ٨٠٠٠ ريال سعودي»، ولأن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ليست المعنية بذلك وليس طرفاً في عقد البيع ، وليس في الأمر الملكي المذكور أعلاه ما يفيد الإعفاء من الضريبة، وإنما نص على تحمل الدولة لها وفقاً للضوابط والإجراءات المحددة من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان وعليه فإن الدعوى تكون قد أقيمت على غير ذي صفة مما يوجب الحكم بعدم قبولها.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم قبول الدعوى المقامة من ... هوية وطنية رقم (...) سجل لإقامتها على غير ذي صفة.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثة أيام أخرى حسبما تراه، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة أيام من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء المدة.

وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَىٰ أَهْلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.